PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**3-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**250,000**
TITLE :	**Iraq Has Paid Oil Company Dues for 2014**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**TOTAL News**
REPORTER:	**Randa Taqi Aldin**

VANTAGE COMMUNICATIONS

TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

صيانة لأنبوب نفط قرب البصرة (رويترز)

وزير النفط رحّب بضخّ مزيد من الخام الإيراني في السوق

العراق سدّد مستحقات شركات النفط لعام ٢٠١٤

□ باريس – رندة تقي الدين

■ أعلن وزير النفط العراقي، عادل عبد المهدي، أن بغداد سددت المستحقات المالية لشركات النفط الدولية، وتمكنت من حلّ المشكلة بتخصيص مبالغ من الموازنة تصل إلى نحو ١٢ بليون دولار، وأصدرت سندات خزينة بالقيمة ذاتها، لافتاً إلى أن مستحقات الشركات عن عام ٢٠١٤ بلغت تسعة بلايين دولار سُددت كلها في ٢٠١٥، وأن المبالغ المتوجب دفعها في كل ربع من ٢٠١٥ تبلغ أربعة بلايين دولار، على أن تُدفع مستحقات الربع الأخير من العام الحالي في مطلع السنة المقبلة.

وفي لقاء مع الصحافيين في السفارة العراقية في باريس بحضور السفير العراقي فريد ياسين، قال عبد المهدي رداً على سؤال لـ «الحياة» عن الرسالة التي بعثتها الوزارة إلى شركات النفط العالمية: «طلبنا منهم خفض النفقات التي لا تؤثر في الإنتاج».

وأشار إلى أن إنتاج العراق من النفط بلغ ٣,٣ مليون برميل يومياً، لافتاً إلى ألا معلومات دقيقة عن إنتاج كردستان، وقال: «لست متأكداً تماماً من حجمه لأننا لا نحصل على المعلومات الدقيقة، ولكن نعرف أن ما يُصدّر من ميناء جيهان التركي يصل إلى نحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً، وإذا زدنا نحو ١٢٥ إلى ١٣٠ ألف برميل يومياً للاستهلاك المحلي في كردستان، فيكون إجمالي الإنتاج العراقي ما بين ٣,٧ و٣,٨ مليون برميل يومياً».

وأعلن توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الصناعة الفرنسية، تلتزم بموجبها «توتال» بالمشاركة في بناء مصنع بتروكيماويات في جنوب البلد.

ورداً على سؤال عن أثر هبوط أسعار النفط في هدف الإنتاج العراقي، قال: «كنا نهدف للوصول بالإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يومياً بعد سبع سنوات، لكننا خفّضنا هذا الهدف السنة الماضية إلى ٩ ملايين برميل يومياً، مع تمديد الفترة أحياناً لبعض الشركات إلى ١٥ سنة لبلوغ الهدف».

وأكد عبد المهدي أن العراق يفاوض الشركات العالمية، وهناك أفكار متبادلة لتحسين العقود. وسألته «الحياة» عن اعتماد عقود الشراكة في الإنتاج مع الشركات، فأجاب: «مثل هذه العقود معتمد في كردستان (...)، نحن لسنا في حاجة إلى المشاركة في الإنتاج بل الى إعطاء عناصر جذب وتشجيع للشركات، وقد لا نغير عقود الخدمات بل نضمّنها بعض البنود الإضافية كحوافز للشركات للعمل عندما يرتفع سعر النفط أو عندما ينخفض، لتكون العقود أكثر مرونة».

ولفت إلى أن «الحرب ضد داعش تؤثر في الوضع النفطي، فمنذ آذار (مارس) ٢٠١٤ توقف الإنتاج في كركوك، ومصفاة بيجي تعطلت بعد حزيران (يونيو)، أما الآن فعادت حقول كركوك إلى العمل بطاقة ٦٠٠ ألف برميل يومياً (...). داعش سيطر على حقول عدة مثل غيارة وعجيل وكلاس، وهاجم حقل خباز. وقد زرت المنطقة الشهر الماضي، فوجدت أن الصناعة النفطية تأثرت كثيراً، كما أن شبكة خطوط الأنابيب بين كركوك وبغداد تأثرت أحياناً نتيجة الوضع القائم، وقبل فترة وجيزة تحرر حقلا خباز وعجيل (...)، ومع استعادة الهدوء تدريجاً، يمكن إصلاح المنشآت وإعادة العمل بمصفاة بيجي بشكل كامل».

وعن الاتفاق مع حكومة كردستان في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وشكوى الأكراد من أنهم لا يتلقون الأموال المتفق عليها، قال عبد المهدي: «المرحلة الأولى مع حكومة كردستان، كانت لإعادة بناء الثقة على أن تحصل الحكومة المركزية من الإقليم على ٥٥٠ ألف برميل من النفط في مقابل أن تدفع ٤٥٠ مليون دولار له».

وأضاف: «المرحلة الثانية كانت الاتفاق على أن ندفع شهرياً لكردستان ١٧ في المئة من الموازنة (...). الأمور سارت في شكل جيد مع بعض العوائق، ولكن معدل ما تم تصديره من جيهان بلغ ألف برميل يومياً، في البداية كانت كردستان تعطي الحكومة نحو ثلث هذه الكمية وتصدر البقية، ولكن أخيراً نحن نتلقى ثلثي هذه الكمية ويصدرون الثلث».

وعن الموقف العراقي من سياسة الإنتاج في «أوبك»، قال: «من السابق لأوانه أن نعلن موقفنا، هذا يعتمد على تحليلنا للسوق». وسئل عن تأثير عودة إيران في السوق النفطية، فأجاب: «سنكون سعداء إذا كان هناك اتفاق بين إيران والدول الست حول الملف النووي (...). مزيد من النفط الإيراني في الأسواق سيؤثر في الأسعار، ولكن ارتياح المنطقة يعطي أملاً وقد يؤثر في توازن السوق».

وكان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند استقبل عبد المهدي، الذي ترأس اجتماع اللجنة المشتركة الفرنسية – العراقية التي عقدت اجتماعها في باريس.